



تقرير شهر فيفري 2023

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens **snjt**

تقرير شهر فيفري 2023

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:

خولة شبح
مروى الكافي
محمود العروسي
منذر الشارني

إخراج فني: معاذ عيادي

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens **snjt**



المادة 19 من العهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية



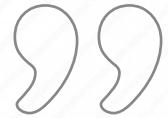
1 لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2 لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرّيته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

3 (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

الفصل 55 من الدستور التونسي



لا توضع قيود على الحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور إلا بمقتضى قانون ولضرورة يقتضيها نظام ديمقراطي وبهدف حماية حقوق الغير أو لمقتضيات الأمن العام أو الدفاع الوطني أو الصحة العمومية.

ويجب أن لا تمس هذه القيود بجوهر الحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وأن تكون مبررة بأهدافها، متناسبة مع دواعيها. لا يجوز لأي تنقيح أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرّياته المضمونة بهذا الدستور.

على كل الهيئات القضائية أن تحمي هذه الحقوق والحريات من أي انتهاك.



مقدمة عامة

ازدادت وضعية الصحافة التونسية تعقيدا بحلول شهر فيفري 2023 في ظل ما تشهده الساحة الوطنية من تطورات لم تكن بمعزل عنها، بل أصبحت ملاحقة بالمحاكمات ومصادرة المعدات والتحقيق في التوجهات التحريرية وهي هجمة غير مسبوقة لتطويع قطاع الإعلام بهرسلة العاملين فيه، هجمة لم تعرفها الصحافة التونسية مع الأنظمة السابقة.

انطلقت أولى هذه الهجمة باعتقال المدير العام لإذاعة «موزاييك أف أم» والذي شملت الأبحاث الأولية معه السياسة التحريرية للمؤسسة وحدود تدخله فيها وحامت حول احتمال استغلاله للقناة الإذاعية لخدمة توجه معين.

كما تواصل التحقيق في السياسات التحريرية للمؤسسات الإعلامية بمداهمة مقر موقع «ONE TN» واحتجاز العاملين فيه ومصادرة معداتهم وتوجيه شبهات التآمر لمدير الموقع والتحقيق معه حول الخط التحريري للمؤسسة وطريقة اختيار المواضيع والضيوف. ويتم أيضا ملاحقة رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين على خلفية تغطيته الإعلامية لتحركات 18 جويلية 2022 الداعية لمقاطعة الاستفتاء بشبهات «المشاركة في العصيان المدني» و«مخالفة حظر الجولان».

وكانت النقابة نبهت إلى خطورة ملاحقة وسائل الإعلام على خلفية خطها التحريري والمخاطر الحقيقية التي تحق بحرية التعبير في تونس والمحاولات المستميتة لأنصار الرئيس قيس سعيد لهرسلة الصحفيين ووسائل الإعلام والسعي إلى تطويعها لخدمة

السلطة الحاكمة وضرب حرية التعبير في مقتل. وعبرت النقابة في أكثر من مناسبة عن خشيتها من تحول القضاء إلى سيف مسلط على رقاب الصحفيين، تتم من خلاله تصفية وسائل إعلام بعينها.

كما كان شهر فيفري 2023 مسرحاً لبث خطابات التحريض ضد وسائل الإعلام والصحفيين. ات على خلفية التناول الإعلامي لملفين مهمين أولهما ملف ما يعرف بـ«قضية شبهاة التآمر على أمن الدولة» وملف «المهاجرين غير النظاميين من افريقيا جنوب الصحراء». وتواترت خطابات التخوين والاتهامات بالعمالة من الصفحات الموالية لقرارات الرئيس قيس سعيد والتي استهدفت البعد النقدي الذي توخته وسائل الإعلام في تناول الملفين ووجهت سهامها لمؤسسات إعلامية معروفة بتوجهاتها المستقلة وبنقدها البناء للسياسات العامة.

كما تواصلت خلال شهر فيفري 2023 التضييقات على التدفق الحر للمعلومات ووضع عوائق غير مشروعة أمام الصحفيين. ات عند سعيهم إلى الحصول على المعلومات من مصادرها، حيث تواترت حالات حجب المعلومات من الجهات الرسمية تنفيذاً لأحكام المناشير الإدارية التي سنتها الوزارات والحكومة للحد من حق الصحفي في الحصول على المعلومات.

وكانت النقابة قد دعت في أكثر من مناسبة إلى إيقاف العمل بهذه المناشير، وذكّرت بأن حرمان الصحفيين. ات من المعلومات يمكن أن يؤثر على توازن المحتويات الإعلامية في ظل غياب الخطابات الرسمية، وهو ما يستند عليه الموالون للسلطة لاتهام وسائل الإعلام بغياب الموضوعية. كما نبهت النقابة في أكثر من مناسبة إلى خطورة هذه الإجراءات الإدارية وضربها لجوهر حق المواطن في الحصول على المعلومات. كما طفت على السطح خلال شهر فيفري 2023 ممارسات ظنت النقابة أنه تم القطع معها والمتمثلة في المطالبة بتراخيص تصوير رغم حيازة صحفييها وصحفياتها بطاقات احترام وهو ما عطل عمل الميدانيين. ات، وهي مطالبات لا سند قانوني لها بالنسبة للمؤسسات التونسية، حيث يتم التنصيص طلب بطاقات الاحتراف على أنه «الرجاء من السلطات المختصة تسهيل مهمة صاحب هذه البطاقة» في الوقت الذي تسعى فيه السلطات الى وضع العراقيل من خلال المطالبة بوثائق لا ينص عليها أي نص قانوني ينظم العمل الصحفي.

وتتابع النقابة بكل قلق ما آلت إليه أوضاع حرية الصحافة في تونس في ظل وضعية الاستثناء. وتدعو النقابة السلطة التنفيذية إلى مراجعة سياستها في التعامل مع الاعلام وتفهم طبيعة العمل الصحفي والواجب المهني الذي يقتضي من الصحفيين/ات التحلي بالرؤية النقدية للواقع والموازنة بين المصلحة العامة واستتبعاتها من رقابة على عمل السلط الحاكمة ونقل للواقع.

**وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية
النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين**

الجانب الإحصائي

إثر انتهاء المواعيد الانتخابية تطور نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر فيفري 2023، مقارنة بالاعتداءات المسجلة خارج المسار الانتخابي خلال شهري جانفي 2023 وديسمبر 2022. حيث سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 14 اعتداء من أصل 20 إشعارا بحالة وردت عليها من رصد شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام أو عبر الاتصالات المباشرة من قبل ضحايا الاعتداءات وقد رفض أحد ضحايا التحريض ادراج حالته ضمن التقرير.

طالت الاعتداءات 29 ضحية، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 8 إناث و21 ذكور،

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب النوع الاجتماعي



وتوزعت خطط الضحايا إلى 20 صحفيا وصحفية، 4 مصورين صحفيين، 2 مديري مؤسسات، معلق وحيد وموظفة وحيدة وتقني وحيد.

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب الخطط



يعمل ضحايا الاعتداءات في 14 مؤسسة إعلامية، 6 قنوات إذاعية، 5 مواقع إلكترونية، 2 قنوات تلفزيونية ووكالة أنباء.

المؤسسات الإعلامية

لضحايا الاعتداءات



وتتوزع المؤسسات إلى 4 مؤسسات عمومية و3 مؤسسات جمعياتية و7 مؤسسات خاصة.



المواضيع التي عمل عليها الصحفيون/ات

ضحايا الاعتداءات



طبيعة الاعتداءات على الصحفيين



10 مناسبات في الفضاء الحقيقي

4 مناسبات في الفضاء الافتراضي

وتوزع المعتدون/ات على الصحفيين إلى:

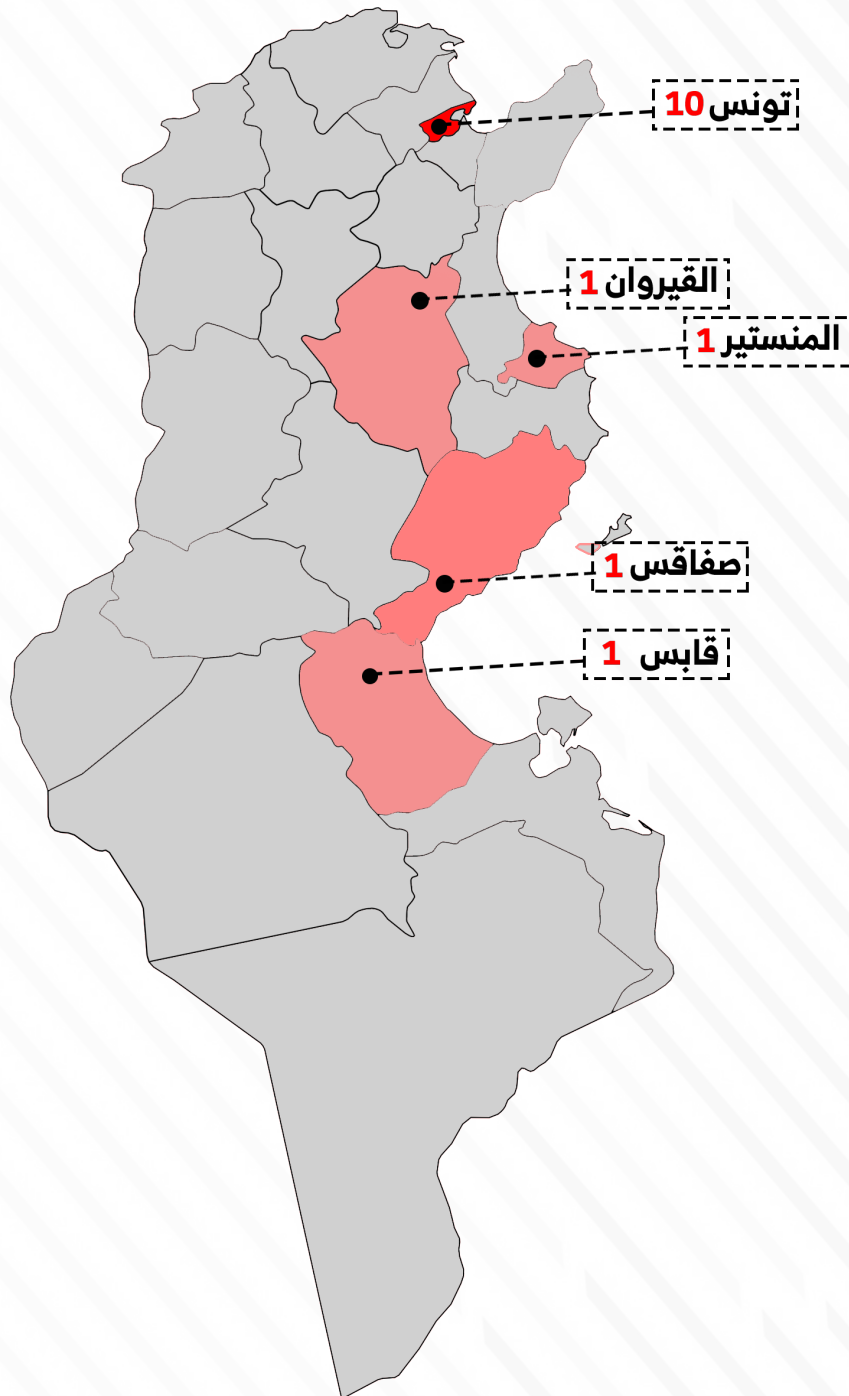
المعتدون/ات على الصحفيون/ات



وتركزت الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في:

التوزيع الجغرافي

للاعتداءات اللفظية





التحريض سلاح يسلط على الصحفيين/ات

انخرط خلال شهر فيفري 2023 نشطاء التواصل الاجتماعي خاصة الصفحات الموالية للسياسة العامة لرئيس الجمهورية قيس سعيد في التحريض على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية خلال معالجتها لملفين أساسيين شغلا الرأي العام خلال هذا الشهر، وهما ملفا «المهاجرين غير النظاميين من أفريقيا جنوب الصحراء»، و«الاحتفاظ بشخصيات سياسية واقتصادية بـ»شبهات تبييض أموال والتآمر على أمن الدولة» وقد اتخذ خطاب التحريض طابع التخوين والاتهامات بالعمالة وتشويه سمعة ضحايا الاعتداءات.

التحريض على هيثم المكي

الوقائع

شنت صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي بداية من 13 فيفري 2023 حملة تحريض وسب وشتم استهدفت المعلق ببرنامج «ميدي شو» الذي يبث على موجات إذاعة «موزاييك أف أم» هيثم المكي على خلفية تعليقه على إيقاف رجل الأعمال كمال اللطيف ضمن فقرته اليومية «à la une». وقد تواصلت هذه الحملة إلى موفى شهر فيفري بعد كل تعليق يقوم به المكي من قبل صفحات موالية للرئيس قيس سعيد.

حملات تحريض على وسائل الإعلام

الوقائع

شنت إحدى الصفحات على شبكات التواصل الاجتماعي حملة في 13 فيفري 2023 للتحريض وسب وشتيم العاملين في إذاعة «موزاييك أف أم» وعلى كل من الصحفيين بإذاعة «إي أف أم» برهان بسيس وزياد الهاني، حيث تعمد صاحب الصفحة سب وشتيم المؤسسات والعاملين فيها على خلفية تناول الإعلامي لإيقاف كمال لطيف. وقد تم تداول هذه التدوينات مئات المرات من رواد التواصل الاجتماعي والصفحات.

تحريض على نقيب الصحفيين محمد ياسين الجلاصي

الوقائع

عمدت المحامية وفاء الشاذلي في 22 فيفري 2023 إلى التحريض على رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين محمد ياسين الجلاصي وقد نسبت له أمور غير حقيقية موجهة اتهامات بالعمالة والخيانة ومتهمته الإعلام باختلاق أزمة المواد الغذائية ونشر مشاعر اليأس والإحباط والهزيمة بين المواطنين. وقد تم تداول التدوينة أكثر من 300 مرة. وسيتوجه نقيب الصحفيين للقضاء لملاحقة المعتدية.

تحريض على رئيسة تحرير موقع «كشف ميديا»

الوقائع

شنت صفحات يقودها نشطاء تواصل اجتماعي حملة تحريض ضد رئيسة تحرير موقع «كشف ميديا» خولة بوكريم تطالب بكشف مصادر تمويل الموقع وتوجه لها اتهامات بأعمال مشبوهة. وقد انطلقت هذه الحملة بعد نشر المحامية وفاء الشاذلي تدوينة في 24 فيفري 2023 تحرض فيها على بوكريم تلتها شخصيات أخرى.



الملاحقات القضائية تمس جوهر حرية التعبير

أصبحت الملاحقات القضائية أداة للتضييق على وسائل الإعلام خلال شهر فيفري 2023 حيث أحيل العاملون.ات بمؤسسة «ONE TN» على البطالة القصيرة اثر مصادرة معدات المؤسسة والتحقيق معهم ومع القائمين عليها حول خط تحريرها. كما تم الزج بمدير عام إذاعة «موزاييك أف أم» في السجن بعد التحقيق معه خلال البحث الابتدائي حول الخط التحريري للمؤسسة، ثم توجيه تهم بـ «تبييض الأموال» اثر ذلك. كما تم البحث مع صحفيين.ات حول قضايا أثرت في حقهم دون أن يقع اعلامهم، كتتبع نقيب الصحفيين على خلفية تغطيته لمسيرة في 18 جويلية 2022 وقضية فريق نسمة المثارة من قبل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري منذ انتخابات 2019.

تتبع موقع «ONE TN» وأعمال بحث وتحقيق تشمله

الوقائع

داهمت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة البحث في الجرائم بالقرجاني في 23 فيفري 2023 مقر موقع «ONE TN» وقامت بحجز معدات العمل بالمكتب وإيقاف كل الموجودين بالمكان ونقلهم للتحقيق معهم لساعات طويلة حتى فجر يوم 24 فيفري 2023. وقد تم التحقيق حول الخط التحريري للموقع والصفحات الالكترونية التي تديرها شركة «استراتيجية نيوز» المالكة للموقع. وقد تم إطلاق سراح كافة الموقوفين وهم الصحفيون رجاء غرسة ومالك زمال و علاء البجاوي ومدير الموقع أيمن العجيمي والتقني منتج غرسة و مروى السليتي والموظفة إيمان مفتاح. وقد تواصل حجز الحواسيب والهواتف الشخصية للعاملين بالموقع بناء على إذن قضائي لإجراء الاختبارات التقنية عليهم.

تتبع الصحفيين ابتسام شويخة وصالح عطية قضائيا

الوقائع

استمعت فرقة الأبحاث والتفتيش لكل من الصحفي والمحلل ببرنامج «هات الصحيح» على قناة «نسمة تي في» صالح عطية ومقدمة البرنامج ابتسام شويخة في 20 فيفري 2023 بناء على اناة عدلية على خلفية شكاية تقدمت بها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري اثر بث حلقة 17 ديسمبر 2019 المرتبطة بنتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية. حيث نسب إلي عطية تحريض الناس للخروج إلى الشارع ومقدمة البرنامج عدم التصدي لخطابات التحريض.

تتبع محمد ياسين الجلاصي الصحفي بموقع «نواة» قضائيا

الوقائع

تم فتح بحث تحقيقي في حق الصحفي بموقع «نواة» ونقيب الصحفيين محمد ياسين الجلاصي على خلفية تغطيته لمسيرة 18 جويلية 2022, بعد مرور 7 أشهر وتوجيه شبهات له حول «المشاركة في العصيان المدني» و«مخالفة حضر الجولان» باعتبار تزامن الأحداث مع فترة «كوفيد» 2022. ويأتي التتبع إثر تنقل الجلاصي لتغطية المسيرة لفائدة موقع «نواة»، وقد اكتشف الجلاصي اثاره الدعوى ضده صدفه عبر المحامين دون أن توجه له دعوة للبحث إلى الآن.

تتبع نور الدين بوطار على خلفية الخط التحريري لإذاعة

«موزاييك أف أم»

الوقائع

تم إيقاف المدير العام لإذاعة «موزاييك أف أم» في 13 فيفري 2023 من قبل الوحدات الأمنية بالقرجاني وتفتيش منزله في الثامنة والنصف ليلا دون الاستظهار بإذن بالإيقاف ولم توجه له تهم واضحة. وقد تمحور التحقيق مع بوطار الذي تواصل إلى فجر 14 فيفري 2023 حول الخط التحريري للإذاعة وكيفية انتداب الصحفيين والعاملين وطبيعة تمويل الإذاعة ومجالات تدخله كمسؤول أول عن المؤسسة.

وقررت النيابة العمومية تمديد الاحتفاظ ببوطار في 15 فيفري لخمسة أيام قرر إثرها قاضي التحقيق بالقطب القضائي والمالي إيداعه السجن في 20 فيفري 2023 بشبهات «تبييض أموال والاثراء غير المشروع» وشبهة استغلال القناة الإذاعية «موزاييك أف أم» للإساءة إلى أعلى هرم للسلطة ورموز الدولة قصد تأجيج الأوضاع إضافة إلى تهم التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي.

تواصل وضع العوائق غير المشروعة أمام عمل الصحفيين. ات

وضعت عوائق كثيرة غير مشروعة أمام الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال أدائهم لعملهم في الميدان، أدى أغلبها إلى منعهم من العمل وإلى مضايقتهم سواء خلال عملهم على تغطية الأحداث ذات الطابع الاجتماعي أو الفلاحي أو الرياضي.

منع إذاعة «MFM» من نقل مباراة نسر طبلبة

الوقائع

منع الكاتب العام لنسر طبلبة في 5 فيفري 2023 الطاقم الصحفي لـ «إذاعة أم أف أم» من نقل مقابلة الفريق الرياضي مع منافسه نهضة جمال في ولاية المنستير رغم حيازته لترخيص بالتصوير من رابطة الهواة المسؤولة على تنظيم البطولة. حيث وبعد تنقل الفريق الصحفي المتكون من عزت جمعة ورامي نصر الذين تمكن من الدخول بعد نقاش مطول مع منسق المباراة، وفور انطلاق تركيز آلات التصوير توجه نحوهم كاتب عام نسر طبلبة وطالبهم بالمغادرة واستدعى الأمن لإخراجهم دون أي تدخل من منسق المباراة.

حجب معلومات من المندوبية الجهوية للفلاحة بقابس

الوقائع

امتنع رئيس مصلحة الإنتاج النباتي بالمندوبية الجهوية للفلاحة بتونس في 9 فيفري 2023 عن التصريح للصحفية بـ «إذاعة تطاوين» هند رزيق حول مسألة أهمية الأمطار وتأثيرها على الموسم الفلاحي على خلفية وجود مراسلة داخلية تفرض عليه الحصول على ترخيص مسبق من مصالح الإعلام بوزارة الفلاحة للإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام. وطلب رئيس المصلحة من الصحفية ارسال فاكس للمندوبية حول الموضوع وسيتولى بدوره توجيهه إلى مصلحة الاعلام بوزارة الفلاحة بتونس للحصول على الموافقة للتدخل معها.

مضايقة فريق عمل موقع «بلا قناع» من قبل أمنيين

الوقائع

ضايق أعوان أمن بالزي المدني في 15 فيفري 2023 فريق عمل موقع «بلا قناع» المتكون من الصحفية يثرب المشيري والمصور الصحفي حاتم الجلاصي خلال عملهما بشارعي الحبيب بورقيبة والحبيب ثامر بالعاصمة. حيث عطل أعوان الأمن الفريق الصحفي رغم استظهاره بتكليف بالعمل وبالبطاقات المهنية الخاصة به. ولم يتم فظ الاشكال الا باتصال رئيسة تحرير الموقع بمكتب الاتصال ليتمكن الفريق الصحفي إثر ذلك من العمل بعد نصف ساعة من التعطيل.

وما إن تحرك الفريق الصحفي من المكان حتى توجه نحوهم عون أمن آخر بالزي الرسمي وطلب منهما الاستظهار بترخيص العمل وبطاقتهما المهنية فامتثلا له لكنه أصر على منعهما من العمل مما اضطرهما للمغادرة.

منع فريق موقع «الكتيبة» من العمل

الوقائع

منع أعوان بلدية تونس العاملين بحديقة الحيوانات البلغيدير بتونس العاصمة الفريق الصحفي لموقع «الكتيبة» المتكون من الصحفية رحمة الباهي والمصور الصحفي حمزة الفزاني ورئيس التحرير محمد اليوسفي من التصوير بمحيط الحديقة في 21 فيفري 2023.

حيث تنقل الفريق الصحفي للتصوير بالمكان فطالبهم أعوان الأمن بترخيص التصوير واتصلوا بمركز الأمن القريب ما عطل عملهم وقد تواصلت وحدة الرصد بخلية الأزمة بوزارة الداخلية والتي تدخلت. ولكن تمسك أعوان بلدية تونس بمضايقة الصحفيين ومطالبتهم بترخيص التصوير رغم استظهارهم ببطاقتهما المهنية ما دفعهم لمغادرة المكان.

حجب معلومات من قبل وزير الفلاحة لولاية صفاقس

الوقائع

امتنع وزير الفلاحة عن التصريح لوسائل الإعلام خلال زيارته لولاية صفاقس في 23 فيفري 2023 لمعاينة تقدم العمل في محطة تحلية مياه البحر بمنطقة قرقور. حيث رفض الوزير تقديم التصريحات إضافة إلى رفض المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. وبعد انتهاء الزيارة نشرت الصفحة الرسمية للوزارة خبرا عن الزيارة مرفقا بتصريح الوزير.

وقد طال الحجب كلا من الصحفية بـ "إذاعة صفاقس" زهور الحبيب والصحفي بـ «وكالة تونس افريقيا للأنباء» سامي الكشو وفريق عمل التلفزة التونسية المتكون من الصحفي زهير بن علي والمصور الصحفي نور الدين خلف الله.

منع «صبرة أف أم» من العمل من قبل والي القيروان

الوقائع

تم منع الفريق الصحفي لإذاعة « صبرة أف أم» من دخول مقر ولاية القيروان لتغطية ندوة حول العنف في الوسط المدرسي في 24 فيفري 2023 بقرار من والي القيروان. حيث تنقل الفريق الصحفي المتكون من الصحفي عبد الجليل المزوغي والمصور أيمن عثمانى للعمل فطلب منهم الانتظار وفور علم والي الجهة بحضورهم احتج على توجيه الدعوة لهم وأكد أنه هو من يقرر من يمكنه الدخول. وتم منع الفريق الصحفي من العمل.

التعليق القانوني

خلال شهر فيفري المنصرم سجلت وحدة الرصد عديد حالات الانتهاكات والتجاوزات في حق الصحفيين وخاصة العاملين منهم على الميدان. وتراوحت الانتهاكات المسجلة بين المنع من العمل والتصوير وامتناع المسؤولين الحكوميين والإداريين عن الإدلاء بتصريحات وإحالة صحفيين أمام القضاء وتعرض بعضهم إلى حملات تحريض على مواقع التواصل الإجتماعي .

ممنوع العمل الصحفي :

اشتكت العديد من الفرق الصحفية من تعرضها إلى المنع من العمل والتصوير في الشارع وفي الفضاءات الرياضية وفي المقرات الإدارية . ومازال أعوان الأمن يصرون على مطالبة فرق التصوير في الشارع بالترخيص وهو إجراء لا وجود له بناء على مبدأ حرية العمل الصحفي. ورغم أستظهار الصحفيين ببطاقات الهوية وببطاقات الاحتراف وبالأذون بمهام فإنه يتم تجاهل كل ذلك من قبل أعوان الأمن ويطالبون بالكف عن التصوير والعمل. وما يلفت الانتباه أن فريقا صحفيا تنقل من مكان إلى آخر في العاصمة تونس لكنه جوبه بنفس الموقف رغم تدخل مسؤول بوزارة الداخلية للسماح للفريق بالعمل .

وفي حالة أخرى تم منع فريق صحفي من تصوير لقاء رياضي كما تم منع فريق آخر من تغطية نشاط بمقر إحدى الولايات. وفي مثل هذه الحالات يكون قرار المنع من العمل مبنيا على موقف مسبق من بعض المؤسسات الإعلامية بسبب خطها التحريري ونقدها لبعض الممارسات والظواهر في جهات البلاد .

صحفيون أمام القضاء:

أحيلت ملفات عدد من المؤسسات الإعلامية أمام القضاء ومازال الغموض يلف أسباب تلك الإحالات: هل يتعلق الأمر بمصادر التمويل وطرق التسيير أم بالخط التحريري للمؤسسات المعنية؟ ويؤكد محامو تلك المؤسسات وكذلك الصحفيون المستجوبون أن جانبا من أسئلة الباحث الابتدائي تعلق بالخط التحريري للمؤسسات المعنية وبالأطراف

التي تحدده إن كانت داخل المؤسسات الإعلامية أو خارجها. ويعد طرح مثل هذه الأسئلة حول الخط التحريري ماسا بحرية الصحافة والتعبير وتدخل في عمل المؤسسات الإعلامية. ويبقى الرأي العام في انتظار نتائج التحقيقات وما ستؤول إليه.

وتطالب نقابة الصحفيين بضرورة احترام الإجراءات و باحترام مبادئ المحاكمة العادلة و ضمان حرية التعبير والصحافة و حرية الخط التحريري للمؤسسات الإعلامية. وفي حالة أخرى أحيل صحفيين أمام الباحث على خلفية محتويات إعلامية ضمن برنامج تلفزي يعود إلى شهر سبتمبر 2019 بمناسبة الانتخابات الرئاسية. وتعد مثل هذه الحالات بعد كل هذه الفترة ضغطا إضافيا على الصحفيين.

وتذكر النقابة أن النيابة العمومية لها سلطة تقديرية في التتبع كما أنه يمكنها حفظ القضية إذا كانت الشكاية غير مؤيدة وأن الأفعال المزعومة لا تشكل جريمة. ووثق المرصد شمول نقيب الصحفيين بتتبع قضائي بتهم خطيرة على خلفية تغطيته لتجمع شبابي وسط العاصمة، وهو ما يطرح علامة إستفهام حول مثل هذه الحالات وأثرها على حرية العمل الصحفي.

الامتناع عن التصريح:

خلافاً لمبادئ الشفافية وحق المواطن في النفاذ إلى الأخبار والمعلومات وواجب المؤسسات العمومية في النشر التلقائي، يلجأ بعض المسؤولين الإداريين إلى الامتناع عن الإدلاء بأي تصريحات للمؤسسات الإعلامية حول بعض الأنشطة الجهوية والتي تهم المواطن بشكل مباشر مثل إشكاليات المياه والزراعة. وتوجد مناشير إدارية داخلية تمنع المسؤولين من الإدلاء بأي تصريحات لوسائل الإعلام دون الاسترخاض من المركز. وتعتبر تلك المناشير مخالفة لمبادئ النفاذ إلى المعلومة وحق المواطن في الإعلام وحصول الصحفيين على المعلومات من مصادرها الأصلية.

ويشمل الامتناع عن التصريحات المجالات التنموية والثقافية والنقابية. وتذكر النقابة بالمبادئ القانونية التي تلزم المسؤولين بالإفصاح عن المعطيات التي يطلبها الصحفيون ليتم نشرها وإعلام العموم بها. وبذلك يكون الصحفي طرفا في التنمية الجهوية ومدافعا عن حق المواطن في الإعلام.

حملات إعلامية:

بسبب عملهم، تعرض العديد من الصحفيين إلى حملات على مواقع التواصل الاجتماعي اصطبغت بالتحريض والأخبار الزائفة المقصودة. وطالت الحملات صحفيين نقابيين على خلفية مواقف نقابية مؤيدة لحرية التعبير والصحافة وعدم المساس بالمكاسب التي تحققت منذ الثورة إلى اليوم. كما استهدفت الحملات صحفيين على خلفية آرائهم وأفكارهم التي عبروا عنها خلال أداء عملهم.

وتؤكد نقابة الصحفيين على أولوية احترام حرية التعبير وحق الإعلاميين في حرية الكلمة وحق الهيكل النقابية في الدفاع عن منظورها وعن حرية الصحافة.

التوصيات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر فيفري 2023 تدعو:

رئاسة الجمهورية إلى:

-القطع مع خطابات الكراهية وتفهم طبيعة العمل الصحفي وواجب الصحفيين في نقد السياسات العامة والرقابة على أعمال السلطة.
-وضع سياسة عامة واضحة لحماية حرية الصحافة تقوم على المعايير الدولية لحماية الصحفيين وانهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المسلطة عليهم.

رئاسة الحكومة إلى:

-دعوتها لإلغاء المناشير التي تمثل عائقا غير مشروع أمام حق الصحفيين/ات في الحصول على المعلومة وأخطرها المنشور عدد 19 واحترام حق الصحفي.ة في الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية وحق المواطن في الحصول عليها.

الجهات القضائية إلى:

-إيقاف إحالة الصحفيين.ات والعاملين في وسائل الإعلام خارج اطار المرسوم 115 المنظم لحرية الصحافة والطباعة والنشر
-الإطلاق الفوري وغير المشروط لمدير عام إذاعة «موزاييك أف أم» في غياب شبهة قوية حول ملف «تبييض الأموال» الذي يلاحق فيه
-الإفراج عن معدات موقع «ONE TN» فور انتهاء الاختبارات التقنية.

الجهات السياسية والمدنية إلى:

-الوقوف سدا منيعا أمام محاولات وضع اليد على وسائل الإعلام ومناصرة جهود الصحفيين.ات والقطاع في القطع مع التضييق عليه وضمان حرية العمل الصحفي وحرية التعبير.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفَّذ بالشراكة مع:
محامون بلا حدود

الغابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens **snjt**





النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens **snjt**